

ما تحتاج لمعرفته حول هذه الشروط

مقابل قيام بنك الاستثمار (يشار إليه فيما بعد بـ "البنك") بالموافقة على إصدار ومنح حامل البطاقة (على النحو المعرف فيما بعد) بطاقة ائتمان بناءً على طلب حامل البطاقة، يوافق حامل البطاقة بموجبه على الشروط والأحكام التالية بالإضافة إلى أي شروط وأحكام، إن وجدت، منصوص عليها في طلب بطاقة الائتمان المعبأ من و/أو خطاب القبول، وأي وثيقة أخرى ذات صلة (يشار إليها فيما بعد مجتمعةً معاً بـ "الشروط والأحكام"). يوافق ويقر حامل البطاقة بموجبه بأن هذه الشروط والأحكام تكون بالإضافة إلى شروط وأحكام البنك العامة بخصوص الحسابات والخدمات المصرفية، وتقرأ معها كلما كان ذلك ينطبق.

تنطبق هذه الشروط والأحكام المنصوص عليها طيه على كل وكافة بطاقات الائتمان التي يصدرها البنك لحامل البطاقة و/أو حامل البطاقة الإضافي، وتحكم كل وكافة المعاملات التي يتم إجراؤها باستخدام بطاقة الائتمان، وكما تحكم العلاقة بين البنك وحامل البطاقة و/أو حامل البطاقة الإضافي. الكلمات التي تشير إلى المفرد فقط، تتضمن الجمع والعكس صحيح. في حال وجود أكثر من مقدم طلب واحد يوقع على طلب بطاقة الائتمان، فإن الإشارة إلى حامل بطاقة واحد تعني الإشارة إلى كلا حاملي البطاقة.

الكلمات التي تشير إلى المذكر تتضمن المؤنث والعكس صحيح، الكلمات التي تشير إلى الأشخاص تتضمن المالك الفردي أو شراكة أو مكتب أو شركة أو مؤسسة أو أي كيان آخر. لن تؤخذ عناوين البنود في عين الاعتبار عند تفسير هذه الشروط والأحكام.

تعتبر الإشارة إلى هذه الشروط والأحكام بأنها إشارة إلى الشروط والأحكام الواردة في نموذج طلب بطاقة الائتمان وأي شروط وأحكام أخرى منصوص عليها في نموذج الطلب وخطاب القبول و/أو أي وثيقة أخرى.

تشكل هذه الشروط والأحكام جزءاً لا يتجزأ من نموذج طلب بطاقة الائتمان وأي وثيقة أخرى متعلقة ببطاقة الائتمان تم توقيعها أو الإقرار بها من قبل حامل البطاقة و/أو حامل البطاقة الإضافي.

يعتبر توقيع حامل البطاقة على البطاقة ونموذج طلب بطاقة الائتمان وإجراء أي معاملة من خلال بطاقة الائتمان بأنه يشكل قبولاً لهذه الشروط والأحكام بصيغتها المعدلة من وقت لآخر والمحدثة

على الموقع الإلكتروني www.InvestBank.ae

1. التعريفات

في هذه الشروط والأحكام، عندما يسمح سياق النص بذلك، تحمل المصطلحات التالية المعاني المخصصة قرين كل واحد منها، ما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك :-

الحساب يعني الحساب الجاري أو حساب التوفير أو حساب الوديعة البنكي لحامل البطاقة المفتوح لدى البنك في أي وقت من الأوقات بأي اسم سواء كان بشكل منفرد أو مشترك أو أي حساب بنكي آخر مفتوح وفعال لدى أي بنوك أخرى.

جهاز الصراف الآلي يعني أجهزة الصراف الآلي التي تتيح لحامل البطاقة بإجراء المعاملات باستخدام البطاقة.

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

البنك يعني بنك الاستثمار وخلفائه والمتنازل إليهم القانونيين.

حساب البطاقة يعني حساب بطاقة الائتمان من بنك الاستثمار المفتوح من قبل البنك لغرض تقييد جميع القيود الدائنة والمدينة المستلمة أو المتكبدة من قبل حامل البطاقة الرئيسي وحامل البطاقة الإضافي، إن وجدت، بموجب هذه الشروط والأحكام، وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر؛ أي قيود مدينة متكبدة ناتجة عن أي سلف نقدية و/أو مصاريف و/أو مطلوبات ناشئة عن أو فيما يتعلق بأي معاملة من معاملات بطاقة الائتمان أو خلافاً لذلك.

البطاقة أو بطاقة الائتمان يعني أي بطاقة ائتمان فعلية أو افتراضية يصدرها البنك لحامل البطاقة حتى تتيح له إجراء المعاملات باستخدام البطاقة (على النحو المعرف فيما بعد) وتتضمن البطاقات الرئيسية والإضافية والبديلة بغض النظر عن البطاقة أو العلامة التجارية أو الاسم أو البرنامج.

معاملة البطاقة يعني أي سلف نقدية يسحبها حامل البطاقة أو المبلغ الذي يفرضه البنك أو أي تاجر إزاء أي سلع أو خدمات أو منافع أو حجوزات تم الحصول عليها من خلال استخدام البطاقة (البطاقات) أو رقم (أرقام) البطاقة أو رقم التعريف الشخصي/رقم التعريف الضريبي (PIN/TIN) أو بأي طريقة أخرى، ويتضمن بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ الأوامر عبر البريد أو الهاتف أو الفاكس، والأوامر عبر الانترنت ومن خلال الشبكة بغض النظر ما إذا قام حامل البطاقة بالتوقيع على قسائم المبيعات أو السلف النقدية أو الإيصالات أو النماذج الأخرى.

حامل البطاقة يعني أي شخص طبيعي أو اعتباري (أي شركة أو أي كيان قانوني آخر) أصدر البنك بطاقة ائتمان لصالحه، ويتضمن حامل البطاقة الرئيسي وحامل البطاقة الإضافي.

السلف النقدية يعني أي مبلغ تم الحصول عليها نتيجة استخدام البطاقة أو رقم البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو بأي طريقة أخرى يفوض بها حامل البطاقة، من البنك أو أي بنك آخر أو مؤسسات مالية أخرى أو أجهزة الصراف الآلي التي تحمل شعار بطاقات فيزا/بطاقة ماستر كارد و/أو أي شعار آخر.

رسوم السلف النقدية يعني الرسوم المفروضة على حساب البطاقة لكل معاملة سلفة نقدية على النحو المحدد في دليل أسعار وخدمات بطاقات الائتمان/جدول الرسوم والمصاريف، والتي تكون عرضة للتغيير من وقت لآخر، والتي يتم تحديثها على الموقع الإلكتروني: www.InvestBank.ae

المصاريف يعني جميع وأي مبالغ مشتريات مفروضة وجميع المبالغ واجبة الدفع من قبل حامل البطاقة والناشئة عن إصدار أو استخدام البطاقة و/أو جميع وأي مبالغ مشتريات مفروضة من خلال استخدام رقم البطاقة أو رقم التعريف الشخصي/رقم التعريف الضريبي (PIN/TIN)، وتتضمن بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ جميع معاملات البطاقة والرسوم والمصاريف ومصاريف التمويل والنفقات والتعويضات والتكاليف القانونية والمصروفات.

الرصيد الحالي يعني إجمالي الرصيد غير المسدد على حساب البطاقة والذي يكون واجباً للدفع إلى البنك وفقاً لسجلاته في تاريخ كشف الحساب الصادر، ويتضمن بما في ذلك جميع المصاريف.

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

الخصم المباشر يعني التعليمات الدائمة التي يقدمها حامل البطاقة للبنك من أجل الخصم من حساب التوفير / الحساب الجاري لحامل البطاقة لدى البنك بنسبة معينة من إجمالي الدفعة المستحقة في كل شهر.

الكشوفات الإلكترونية / الكشوفات عبر البريد الإلكتروني يعني كشف الحساب الذي يرسله البنك إلى عنوان البريد الإلكتروني لحامل البطاقة الرئيسية الذي قدمه حامل البطاقة الرئيسية للبنك لغرض استلام المراسلات من البنك، ويتضمن بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: كشف الحساب.

مصاريف التمويل يعني المصاريف المفروضة على حساب البطاقة في حال عدم تسديد إجمالي المبلغ المستحق لكشف حساب الشهر السابق بشكل كامل بحلول تاريخ استحقاق السداد المذكور في كشف الحساب. سوف تنطبق مصاريف التمويل على إجمالي المبلغ المستحق كما هو مذكور في كشف حساب الشهر السابق وكذلك على جميع المعاملات (اعتباراً من تاريخ المعاملة المعني) حتى يحين الوقت الذي تم فيه تسديد إجمالي المبالغ غير المسدد بشكل كامل، ويتضمن بما في ذلك مصاريف التمويل والرسوم المفروضة على حساب البطاقة. تنطبق مصاريف التمويل دائماً على جميع معاملات السلف النقدية وتنطبق الرسوم والمصاريف عليها اعتباراً من تاريخ معاملة السلفة النقدية حتى تاريخ السداد الكامل. سوف تفرض مصاريف التمويل على حساب البطاقة في حال عدم تسديد إجمالي المبلغ المستحق بحلول تاريخ استحقاق السداد، حتى لو تم تسديد الحد الأدنى من المبلغ المستحق بحلول تاريخ استحقاق السداد. تخضع مصاريف التمويل للزيادة وفق النسبة التي يحددها البنك وفقاً لتقديره المطلق من وقت لآخر في حالة تأخر حامل البطاقة عن سداد دفعة واحدة أو أكثر. يجوز إعادة استخدام معدلات مصاريف التمويل الأصلية وفقاً لتقدير البنك المطلق، عندما يتم تسديد جميع الدفعات المتأخرة.

رسوم معاملات العملات الأجنبية يعني رسوم تحويل العملة المفروضة على حامل البطاقة إزاء جميع المعاملات التي أجريت خارج دولة الإمارات العربية المتحدة (إ.ع.م.). يتم تحويل جميع تلك المعاملات إلى عملة الدرهم الإماراتي وفق سعر الصرف المعمول به لدى البنك في تاريخ تقييد المبلغ على حساب البطاقة بدلاً من تاريخ استخدام البطاقة.

الضمان يعني أي ضمان أو كفالة يقدمها حامل البطاقة أو أي طرف ثالث وفق النموذج الذي يقبله البنك كضمان لأداء التزامات حامل البطاقة فيما يتعلق ببطاقة الائتمان.

الاستجابة الصوتية التفاعلية (IVR) تعني المعدات والأجهزة و/أو النظام الذي يوفر إمكانية الدخول الإلكترونية لحامل البطاقة لإجراء معاملات معينة على البطاقة، ويتضمن بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الاستفسارات عن رصيد حساب البطاقة ومعاملات البطاقة.

رسوم التأخر بالسداد يعني الرسوم المحتسبة أو المفروضة على حساب البطاقة في حال عدم استلام الحد الأدنى من الدفعة المستحقة بحلول تاريخ استحقاق السداد.

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

التاجر يعني أي منفذ بيع أو شخص أو كيان اعتباري يقدم سلع و/أو خدمات يقبل بطاقة حامل البطاقة كطريقة دفع أو حجز باستخدام البطاقة.

الحد الأدنى من الدفعة المستحقة يعني المبلغ الذي يتوجب على حامل البطاقة دفعه في أو قبل تاريخ استحقاق السداد لتجنب فرض أي رسوم تأخر بالسداد. الحد الأدنى من المبلغ الواجب دفعه في كل شهر يتضمن ٥ ٪ من الرصيد الحالي (ما عدا الأقساط)، الأقساط المفروضة في الشهر الحالي، مبلغ تجاوز السقف المحدد، المبالغ المستحقة المتأخرة وجميع الرسوم والمصاريف.

الشهر يعني الشهر الميلادي وفقاً للتقويم الميلادي.

رسوم تجاوز السقف المحدد يعني الرسوم المفروضة على حساب البطاقة، في حال - أي وقت من الأوقات خلال دورة الفوترة - تجاوز الرصيد الحالي في حساب البطاقة عن سقف الائتمان المحدد. سوف تفرض تلك الرسوم مرة واحدة خلال دورة الفوترة.

تاريخ استحقاق السداد يعني التاريخ المحدد في كشف الحساب الذي يستلم به البنك إجمالي الدفعة المستحقة أو على الأقل الحد الأدنى من الدفعة المستحقة وتقييدها على حساب البطاقة حتى يبقى حساب البطاقة في وضع جيد.

رقم التعريف الشخصي (PIN) يعني رقم التعريف الشخصي الصادر لحامل البطاقة حتى يتمكن من استخدام البطاقة في أجهزة الصراف الآلي و/أو القنوات الأخرى المسموح بها للحصول على السلف النقدية أو لإجراء أي معاملات بطاقة أخرى وعلى نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية (IVR) لدى البنك.

البطاقة الرئيسية تعني البطاقة الخاصة بحامل البطاقة الرئيسية.

حامل البطاقة الرئيسية يعني أي شخص آخر ما عدا حامل البطاقة الإضافية الذي صدرت له البطاقة الرئيسية والذي تم فتح حساب البطاقة له وإصداره لأول مرة من قبل البنك.

المشتريات تعني أي معاملة بطاقة ما عدا السلف النقدية.

تاريخ كشف الحساب يعني تاريخ إنشاء وطباعة كشف الحساب من أجل إرساله لحامل البطاقة على العنوان المسجل لدى البنك كما في تاريخ إنشاء كشف الحساب.

كشف الحساب يعني كشف حساب البطاقة الشهري أو الدوري الآخر المرسل لحامل البطاقة والذي يظهر فيه تفاصيل الرصيد الحالي الذي يتحمله حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية، إن وجد، والذي يكون مستحقاً وواجباً للدفع إلى البنك.

البطاقة الإضافية تعني البطاقة الخاصة بحامل البطاقة الإضافية الصادرة كإضافة للبطاقة الرئيسية.

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

حامل البطاقة الإضافية يعني الشخص الذي صدرت له البطاقة الإضافية من قبل البنك، بناءً على طلب حامل البطاقة الرئيسية.

المحطة الطرفية تعني أي محطة طرفية أو جهاز أو نقطة بيع يمكن من خلالها إجراء معاملات البطاقة أو الدفع من خلال استخدام البطاقة.

إجمالي الدفعة المستحقة يعني إجمالي المبلغ غير المسدد على البطاقة كما في تاريخ كشف الحساب ولا يتضمن خطة الأقساط (إن وجدت) والذي سيتم فوترته في الأشهر اللاحقة.

أ. تعتبر جميع المبالغ المعبر عنها بأنها واجبة الدفع بموجب أي خدمات أو منتجات قدمها البنك، بأنها غير شاملة لضريبة القيمة المضافة، بناءً عليه، إذا كانت أو أصبحت تحتسب ضريبة القيمة المضافة على أي عملية توريد يقدمها البنك للعميل، سيقوم البنك بفرض مبلغ مساوي لمبلغ ضريبة القيمة المضافة على العميل.

ب. إذا طلب البنك ذلك، يجب على العميل تزويد البنك على الفور بتفاصيل تسجيله الضريبي وأي معلومات أخرى متعلقة بمتطلبات الإبلاغ عن ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بتلك الخدمات التي يقدمها البنك.

ج. إذا ادعى العميل بأنه معفى من دفع أي ضرائب، سيقوم العميل وعلى الفور بتزويد البنك بالمستند ذي الصلة للاستفادة من ذلك الإعفاء، ويتضمن بما في ذلك الشهادات المطلوبة، إن وجدت، من هيئة الضرائب المعنية.

2. شروط إصدار البطاقة

1-2 باعتباره شرطاً مسبقاً لقبول أي طلب لإصدار أي بطاقة، يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، بأن يطلب من مقدم الطلب/حامل البطاقة أن يقدم ضماناً مقبولاً لدى البنك، ويتضمن على سبيل المثال لا الحصر: شيك و/أو رهن و/أو تنازل عن وديعة نقدية و/أو ضمان بنكي و/أو أي شكل آخر من الكفالات لصالح البنك بأي مبلغ يحدده البنك. ويحتفظ البنك بهذا الضمان طالما توجد هنالك التزامات مترتبة أو رصيد حالي على حساب البطاقة. بغض النظر عما هو مذكور في هذا البند، يحتفظ البنك بحق رفض أي طلب يقدمه حامل البطاقة لإصدار البطاقة، دون إبداء أي سبب على الإطلاق، ولن يتم النظر في أي مراسلات أخرى في هذا الصدد.

2-2 يقر ويوافق حامل البطاقة أو الضامن بأن البنك سيظل يحتفظ بهذا الضمان لمدة لا تقل عن خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إلغاء البطاقة، سواء تم تحديد إلغاء البطاقة من قبل البنك أو بناءً على طلب حامل البطاقة.

3-2 يقوم البنك وفقاً لتقديره المطلق بتحديد سقف الائتمان على البطاقة، ويجوز له تبليغ حامل البطاقة وفقاً لذلك، يحتفظ البنك بحق تخفيض أو تغيير حد بطاقة الائتمان في أي وقتٍ من الأوقات دون تبليغ حامل البطاقة.

4-2 تسري البطاقة طيلة المدة المحددة عليها، ويمكن استخدامها خلال فترة سريانها فقط.

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

5-2 يجوز لحامل البطاقة بأن يستلم البطاقة من البنك أو إرسالها عبر البريد أو تسليمها إلى العنوان الذي قدمه حامل البطاقة للبنك على مخاطره ومسؤوليته الخاصة.

6-2 يحتفظ البنك بحق تغيير تصاميم البطاقة والنظام في أي وقت من الأوقات دون الحاجة لإرسال إخطار مسبق لحامل البطاقة.

7-2 تظل البطاقة في جميع الأوقات ملكاً للبنك، ويجب تسليمها للبنك على الفور عند طلب البنك أو طلب وكيله المفوض حسب الأصول.

3. شروط إصدار البطاقة

1-3 قد يتسلم حامل البطاقة من البنك، رهناً بتقديره المطلق، بطاقة غير مفعلة.

2-3 في حال تم إعطاء حامل البطاقة، بطاقة غير مفعلة، عندئذ يجب القيام بالخطوات التالية. عند استلام البطاقة، يجب على حامل البطاقة الاتصال مع البنك على الرقم الذي يحدده البنك من أجل تفعيل البطاقة. يجب على حامل البطاقة التعريف عن نفسه وتقديم رقم البطاقة وأي معلومات سرية أخرى قد يطلبها البنك. تعتبر مكالمة حامل البطاقة مع البنك أو مكالمة البنك مع حامل البطاقة التي أفضت عن تفعيل البطاقة دليلاً على تسليمها، وتعتبر دليلاً ملزماً وحاسماً على قيام حامل البطاقة باستلام البطاقة وقبوله للشروط والأحكام.

3-3 يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المطلق، أن يتصل مع حامل البطاقة على أرقام التواصل التي سجلها حامل البطاقة لدى البنك حتى يتمكن حامل البطاقة من تفعيل البطاقة.

4-3 عند استلام البطاقة، سيقوم حامل البطاقة بالتوقيع على خلف البطاقة. في حال لم يرغب حامل البطاقة بأن يكون ملزماً بهذه الشروط والأحكام، يجب على حامل البطاقة قطع البطاقة إلى نصفين وإرجاع كلا النصفين إلى البنك (إما من خلال تسليمها باليد أو البريد المدفوع مسبقاً). وكما يجب على حامل البطاقة الاتصال مع البنك على الرقم الظاهر على خلف البطاقة لتبليغه بإلغاء عضوية البطاقة، وبعد ذلك سوف تنطبق البنود بموجب القسم (13) ويجب التقيد بها.

5-3 يقر ويوافق حامل البطاقة على استخدام البطاقة ضمن سقف الائتمان وحتى تاريخ الانتهاء المطبوع على وجه البطاقة.

6-3 بغض النظر عن عدم استخدام سقف الائتمان من قبل حامل البطاقة، يحتفظ البنك بحقه المطلق ودون الحاجة لتبليغ حامل البطاقة، بسحب وتقييد وإلغاء سقف الائتمان على البطاقة.

7-3 البطاقة التي أصدرها البنك بموجب هذه الشروط والأحكام ورهناً بتقدير البنك المطلق، يمكن استخدامها - دون حصر - في المعاملات التالية:

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

- أ.** دفع المشتريات لأي سلع أو خدمات ويمكن تحميل الدفعة على حساب البطاقة.
 - ب.** أي معاملات يتم إجراؤها في أجهزة الصراف الآلي باستخدام البطاقة.
 - ج.** السلف النقدية على النحو المنصوص عليه في الشروط والأحكام العامة؛ و / أو
 - د.** أي تسهيلات أخرى، رهناً للترتيب المسبق مع البنك، ووفقاً للشروط والأحكام التي يحددها البنك.
- 3-8** عند إجراء أي معاملات من خلال أجهزة الصراف الآلي باستخدام البطاقة، يتحمل حامل البطاقة مسؤولية جميع المعاملات سواء تم إجراؤها بمعرفته أو بتفويضه الصريح أو الضمني. يقوم حامل البطاقة بموجب هذا بتفويض البنك بالخصم من حساب بطاقته أي مبلغ مسحوب وفقاً لسجلات المعاملات. يقبل حامل البطاقة سجل المعاملات باعتباره دليلاً حاسماً وملزماً لجميع الأغراض والمقاصد.
- 3-9** في حال اعتراض حامل البطاقة على أي معاملة وثبت لاحقاً بأنه قام بإجرائها، عندئذ يحتفظ البنك بحق تحميل حساب البطاقة بالمبلغ الأصلي مع مصاريف التمويل عليها اعتباراً من تاريخ إنشاء المعاملة.
- 3-10** سيتم تحويل أي مبلغ معاملة تم إنشاؤها بعملة أخرى بخلاف عملة البطاقة إلى عملة البطاقة وفق سعر الصرف الذي يحدده البنك في تاريخ خصم المعاملة من حساب البطاقة. قد تخضع هذه المعاملة أيضاً لرسوم تحويل العملات التي يحددها البنك وفقاً لتقديره المطلق.
- 3-11** يوافق ويتعهد حامل البطاقة على التقيد بسقف الائتمان الذي يخصصه/يحدده البنك لحامل البطاقة ما لم يحصل على موافقة مسبقة من البنك لتجاوز سقف الائتمان. يحق للبنك من واجب واحد وبشكل منفرد تحديد أو زيادة أو تخفيض سقف الائتمان و/أو التنازل عن سقف الائتمان بشكل كلي أو جزئي. وكما يتعهد حامل البطاقة بعدم إجراء أي معاملات على البطاقة قد تسبب في تجاوز الرصيد الحالي لسقف الائتمان على حساب البطاقة. في حال تجاوز حامل البطاقة لسقف الائتمان بما يخالف هذا البند، عندئذ يجب على حامل البطاقة بأن يدفع للبنك عند طلبه، بالإضافة إلى الرصيد الحالي، كامل مبلغ الزيادة عن سقف الائتمان وجميع الرسوم المرتبطة بتجاوز سقف الائتمان. في حال أخفق حامل البطاقة بالدفع للبنك كامل المبلغ المطالب به على النحو المذكور آنفاً، عندئذ يصبح الرصيد الحالي على حساب البطاقة مستحقاً وواجباً للدفع على الفور.
- 3-12** يوافق حامل البطاقة على عدم استخدام البطاقة لأي أغراض غير مشروعة، وتشمل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: شراء السلع والخدمات المحظورة بمقتضى القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 3-13** يحتفظ البنك بحق التواصل مع العميل لغرض التحقق من معاملات البطاقة/التحقق الأمني/تبليغه باستبدال البطاقة. يوافق حامل البطاقة على التعاون مع البنك في جميع تلك الحالات، إذا تعذر على البنك التواصل مع حامل البطاقة لأي سبب من الأسباب في أي من الحالات المذكورة بعاليه، عندئذ يملك البنك حق تجميد/حظر حساب بطاقة حامل البطاقة حتى يتم التواصل معه على النحو الذي يرضي البنك. يقوم حامل البطاقة بتعويض وحماية البنك من أي تكاليف/خسائر سواء كانت فعلية أو ضمنية قد يتكبدها حامل البطاقة نتيجة التجميد/الحظر الذي وضعه البنك على حساب البطاقة على النحو المنصوص عليه طيه. لن يكون البنك ملزماً بمشاركة تفاصيل الحالات التي أدت تجميد/حظر حساب بطاقة حامل البطاقة.

4. الاعتراض على المعاملات

4-1 في حال رغب حامل البطاقة بالاعتراض على معاملة مقيدة على حساب البطاقة في كشف الحساب، يجب تبليغ البنك بذلك الاعتراض خطياً في موعد أقصاه 30 يوماً من تاريخ كشف الحساب ذي الصلة.

4-2 يجب تبليغ البنك بالاعتراض وفق الصيغة المحددة في نموذج اعتراض حامل البطاقة المتوفر على الموقع الإلكتروني للبنك أو في فروع البنك أو يمكنك أيضاً طلبه من خلال الاتصال على الرقم الظاهر على خلف البطاقة.

4-3 يجب أن يتأكد حامل البطاقة من تعبئة النموذج كاملاً وتقديم جميع المستندات الداعمة التي يطلبها البنك والمتعلقة برسوم المعاملة المعترض عليها والظروف المحيطة بها.

4-4 ما لم يقرم البنك بالإفادة بخلاف ذلك، يظل حامل البطاقة مسؤولاً بشكل كامل إزاء جميع المعاملات والمصاريف المقيدة على البطاقة، حتى لو قدم حامل البطاقة نموذج الاعتراض للبنك، سيؤدي عدم دفع المصاريف إلى فرض الرسوم ومصاريف التمويل ذات الصلة.

5. شروط معاملات السلف النقدية

5-1 رهنًا بتقدير البنك المطلق، قد يُسمح لحامل البطاقة باستخدام البطاقة لإجراء معاملات السلف النقدية وفق المبالغ التي يحددها البنك من خلال استخدام البطاقة في أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك أو أي بنوك أخرى أو مؤسسات مالية أخرى التي تقدم السلف النقدية.

5-2 رهنًا بتقدير البنك المطلق، قد يُسمح لحامل البطاقة باستخدام البطاقة لإجراء معاملات السلف النقدية في أي من فروع البنك أو أي بنوك أخرى أو مؤسسات مالية أخرى التي تقدم السلف النقدية.

5-3 قد يصدر البنك رقم التعريف الشخصي (PIN) لحامل البطاقة من أجل استخدام البطاقة في أي أجهزة صراف آلي تقبل معاملات السلف النقدية أو أي معاملات بطاقة أخرى. يقر حامل البطاقة بأنه عند إجراء أي معاملة سلف نقدية من خلال أجهزة الصرف الآلي، يتوجب عليه استخدام رقم التعريف الشخصي (PIN).

5-4 يقوم البنك بتطبيق مصاريف التمويل على النحو المحدد في جدول الرسوم والمصاريف بصيغته المحدثة على الموقع الإلكتروني للبنك على السلف النقدية وتحتسب على أساس يومي، سوف تستحق على كل سلفة نقدية اعتباراً من تاريخ السلفة النقدية حتى تاريخ السداد الكامل.

5-5 يقر ويوافق حامل البطاقة بأنه سوف تنطبق رسوم السلف النقدية على كل معاملة سلفة نقدية، وسيتم تطبيقها على مبلغ كل معاملة سلفة نقدية. يحتفظ البنك بحق تغيير مبلغ و/أو نسبة رسوم السلف النقدية من وقت لآخر، وتبليغ حامل البطاقة بذلك من خلال جدول الرسوم والمصاريف الخاص بالبنك و/أو أي شكل آخر من أشكال المراسلات حسب تقدير البنك، وتحديث ذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

6. شروط السداد

1-6 يوافق حامل البطاقة بالدفع للبنك رسوماً غير مستردة على النحو الذي يحددها البنك - وفقاً لتقديره المطلق - باعتبارها ودون حصر لرسوم إصدار البطاقة/رسوم الانضمام والرسوم السنوية ورسوم التجديد والبطاقة الإضافية ورسوم استبدال البطاقة و/أو أي رسوم أخرى يحددها البنك من وقت لآخر.

2-6 سيقوم البنك بخصم مبالغ معاملات البطاقة من حساب حامل البطاقة والمصاريف ومصاريف التمويل ورسوم السلف النقدية ورسوم التأخر بالسداد و/أو أي مبلغ آخر ناشئ وواجب الدفع بموجب هذه الشروط والأحكام.

3-6 يتحمل حامل البطاقة الرئيسية مسؤولية دفع أي مبلغ مقيد كرصيد مدين على البطاقة الإضافية، ويكون مسؤولاً بالتكافل والتضامن مع حامل البطاقة الإضافية إزاء أي معاملات بطاقة متعلقة بالبطاقة الإضافية و/أو المبلغ المقيد كرصيد مدين على البطاقة الإضافية.

4-6 يوافق حامل البطاقة على الدفع للبنك إجمالي الدفعة المستحقة على حساب البطاقة بالإضافة إلى مصاريف ومصاريف تمويل ورسوم سلف نقدية ورسوم تجاوز سقف الائتمان و/أو أي رسوم أخرى واجبة الدفع بموجب هذه الشروط والأحكام. في حال اختار حامل البطاقة بعدم تسديد إجمالي الدفعة المستحقة بشكل كامل، عندئذ يجب على حامل البطاقة في أو قبل تاريخ استحقاق السداد على النحو الذي يحدده البنك بأن يدفع النسبة المتفق عليها من الدفعة أو المبلغ المحدد باعتباره الحد الأدنى من الدفعة المستحقة في كشف الحساب، أيهما أعلى، بالإضافة إلى مصاريف التمويل التي تصبح قابلة للتطبيق.

5-6 يوافق ويقر حامل البطاقة بأنه في حال أخفق في دفع الحد الأدنى من الدفعة المستحقة بشكل كامل بحلول تاريخ الاستحقاق، عندئذ يحتفظ البنك بحق فرض رسو التأخر بالسداد (على النحو الذي يحدده البنك من وقت لآخر) على حساب البطاقة.

6-6 الدفعات التي تزيد عن الحد الأدنى من الدفعة المستحقة على النحو الظاهر في كشف الحساب، لن تعفي حامل البطاقة من الحد الأدنى من الدفعة المستحقة اللاحقة. ولن يعفي قيام حامل البطاقة بدفع الحد الأدنى من الدفعة المستحقة من فرض مصاريف التمويل المطبقة.

7-6 رهنأ بتقدير البنك المطلق، ودون الإخلال بحقوق البنك بموجب هذه الشروط والأحكام، في حال أخفق حامل البطاقة بدفع الحد الأدنى من الدفعة المستحقة في تاريخ استحقاق السداد، وبقيت غير مسددة حتى تاريخ كشف الحساب اللاحق، عندئذ سيقوم البنك بإضافة المبلغ غير المسدد على كشف الحساب اللاحق بالإضافة إلى أي مصاريف و/أو رسوم.

8-6 دون الإخلال بحقوق البنك في أي وقت من الأوقات لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضد حامل البطاقة، يجوز للبنك فرض مصاريف على أي شيكات مسترجعة دون صرف مسحوبة من قبل حامل البطاقة كدفعة كاملة أو جزئية من الرصيد الحالي أو على حساب البطاقة.

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

6-9 إن قبول البنك للسداد المتأخر أو الدفعات الجزئية من الرصيد الحالي سواءً نقداً أو بموجب شيك أو أوامر مالية مخصصة لتشكيل الدفع الكامل أو أي تنازل من جانب البنك أو أي تساهل يمنحه لحامل البطاقة، لن يمنع البنك من تنفيذ أي من حقوقه بموجب الشروط والأحكام لتحصيل الرصيد الحالي أو أي مبلغ مستحق بموجب هذه الشروط والأحكام، ولن يعمل ذلك القبول على منع البنك من تنفيذ أي من حقوقه بموجب هذه الشروط والأحكام ولن يعمل ذلك القبول كموافقة لتعديل هذه الشروط والأحكام بأي جانب من الجوانب.

6-10 يوافق حامل البطاقة بأنه في حال وجود أي مبالغ مستحقة عليه للبنك في أي وقت من الأوقات بموجب حساب البطاقة أو أي حساب آخر، عندئذ يصبح الرصيد الحالي على حساب البطاقة مستحقاً وواجباً للدفع على الفور.

6-11 سيتم تطبيق أي دفعات يسدها حامل البطاقة فيما يتعلق بالبطاقة، وفقاً لترتيب السداد الآتي:

أ. مصاريف التمويل

ب. الرسوم والمصاريف

ج. رصيد التحويل / الأقساط المستحق على أي معاملة لخطة سداد الأقساط.

د. السلف النقدية

هـ. معاملات المشتريات من منافذ البيع بالتجزئة

6-12 يوافق حامل البطاقة على تسديد جميع الدفعات وفق عملة الفوترة (عملة البطاقة) على حساب البطاقة. في حال تسديد أي دفعة بعملة أخرى، عندئذ يحتفظ البنك بحق تحويل تلك العملة إلى الدرهم الإماراتي أو عملة البطاقة وفق سعر الصرف السائد لدى البنك كما في تاريخ تقييد الدفعة على حساب البطاقة. لن يتم تقييد أي دفعة بعملة البطاقة على حساب البطاقة إلا في تاريخ استلام البنك فعلياً للمبالغ المطلوبة في دفاتره وسجلاته. بينما في حال استلام الدفعة بأي عملة أخرى، سيتم تقييد تلك الدفعة على حساب البطاقة بعد تاريخ استلام البنك لتلك الأموال فعلياً بعد تحويلها إلى عملة البطاقة وتقييدها في حساب البطاقة.

6-13 دون الإخلال بحقوق البنك بموجب هذه الشروط والأحكام، يستمر احتساب المصاريف ومصاريف التمويل ورسوم التأخر بالسداد و/أو أي رسوم أخرى يطبقها البنك، على أي مبالغ لا تزال مستحقة وغير مسددة عقب ممارسة أي من تلك الحقوق. في حال حصل البنك على حكم يفيد بوجوب دفع أي مبلغ له، عندئذ تكون هذه المصاريف والرسوم واجبة الدفع على ذلك المبلغ اعتباراً من تاريخ صدور الحكم وحتى تاريخ السداد الكامل.

6-14 سيتم قبول أي شيك مودع للتحصيل، ولن يكون مبلغه متوفراً إلا بعد صرف الشيك ودفع مبلغه للبنك. لن يعتبر أي إيداع من ذلك القبيل بأن البنك قد استلم مبلغه فعلياً إلا بعد استلامه وتقييده على حساب البطاقة.

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

6-15 في حال قام حامل البطاقة بتسديد أي دفعة من خلال إيداع مبلغ تقدي أو شيك في إحدى أجهزة الصراف الآلي أو المحطات الطرفية التي يخصصها البنك، لن يتحمل البنك المسؤولية إزاء أي خسائر أو تأخير نتيجة استخدام أجهزة الصراف الآلي أو المحطات الطرفية. لن يتم تقييد الشيكات المودعة في أجهزة الصراف الآلي أو المحطات الطرفية على حساب البطاقة، إلا بعد تحقق البنك منها (بحيث يكون ذلك حاسماً وملزماً على حامل البطاقة) وأي إيصال صادر عند إجراء هذا الإيداع يجب أن يمثل فقط ما يدعي حامل البطاقة بأنه قد قام بإيداعه، ولن يلزم البنك بأي حال من الأحوال بصحته.

6-16 في حال اختار حامل البطاقة تسديد الدفعات على البطاقة من خلال الخصم المباشر من حسابه لدى البنك، نسبة الحد الأدنى من الدفعة المستحقة أو نسبة أعلى بما يصل لغاية إجمالي الدفعة المستحقة على النحو الذي يحدده حامل البطاقة عند التقدم بطلب الحصول على البطاقة أو على النحو الذي يحدده حامل البطاقة في تاريخ لاحق خطياً للبنك، أو من خلال التعليمات المقدمة من خلال نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية (IVR) إلى الوكيل المفوض عن البنك في مركز الاتصال، سيتم خصمها من حساب حامل البطاقة المفتوح لدى البنك في تاريخ استحقاق السداد. في حال عدم وجود رصيد كافٍ في حساب حامل البطاقة المفتوح لدى البنك في وقت تنفيذ الخصم المباشر، عندئذ يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك إما بوضع حجز لاسترداد المبلغ المتبقي غير المسدد في الحساب، أو إجراء عملية سحب على المكشوف من الحساب بنفس المبلغ. يخضع المبلغ المسحوب إلى معدل فائدة السحب على المكشوف المطبقة لدى البنك على النحو المحدد على الموقع الإلكتروني للبنك.

6-17 لن يعتبر بأن البنك قد استلم أي دفعات يتم تسديدها من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو أي نوع آخر من التحويلات البنكية، إلا بعد صرف عائداتها ودفعها للبنك من خلال البنك المحول. لن يتحمل البنك مسؤولية أي رسوم أو مصاريف يفرضها البنك المحول على حامل البطاقة عند تسديد تلك الدفعات للبنك.

6-18 لن يفسر ويعتبر عدم استلام و/أو التأخر باستلام كشف الحساب من قبل حامل البطاقة بأنه سبباً كافياً لعدم سداد إجمالي الدفعة المستحقة أو أي جزء منها أو الحد الأدنى من الدفعة المستحقة.

6-19 لا يُسمح لحامل البطاقة بتحويل الأموال من حساب بطاقة واحد إلى آخر عند تسوية المستحقات لحساب البطاقة الأخرى، حتى لو كانت الأموال متاحة كرصيد دائن على حساب البطاقة ما لم يجرى ترتيب صريح مسبق مع البنك بهذا الخصوص.

6-20 يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق في أي وقتٍ من الأوقات تغيير معدل أو طريقة أو حساب المصاريف ومصاريف التمويل ورسوم التجديد السنوية ورسوم التأخر بالسداد ورسوم تجاوز سقف الائتمان والحد الأدنى من الدفعة المستحقة و/أو أي رسوم أو مصاريف أخرى دون الحصول على موافقة حامل البطاقة.

6-21 يجوز للبنك في أي وقتٍ من الأوقات مطالبة حامل البطاقة بتقديم شيك غير مؤرخ أو وضع رهن على الوديعة و/أو أي ضمانات جانبية أخرى باعتبارها ضماناً للبطاقة. ويعد عدم التقيد بهذا الطلب بمثابة مخالفة لهذه الشروط والأحكام.

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

22-6 يحق للبنك اعتبار ما هو مذكور أدناه كدليل على دين قد تكبده حامل البطاقة بشكل صحيح وسيتم خصمه من حساب البطاقة:

أ. أي كمبيالة مبيعات، سجل معاملات، قسيمة رصيد دائن، كمبيالة صرف مبلغ نقدي، و/أو سجل مصاريف آخر يحمل بصمة أو نسخة أخرى من المعلومات المطبوعة على البطاقة والمعبأة حسب الأصول بغض النظر ما إذا كانت ممهورة بتوقيع حامل البطاقة أم لا. على أية حال، هذا لا يعفي حامل البطاقة من مسؤولية التوقيع على كمبيالة المبيعات/سجل المعاملات/قسيمة الرصيد الدائن على النحو الذي تطلبه مؤسسة التاجر؛ و/أو

ب. سجل البنك للسلف النقدية أو أي نوع آخر من المعاملات التي تم إجراؤها باستخدام البطاقة، وتشمل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ التي تم إجراؤها من خلال الأوامر عبر البريد الإلكتروني.

23-6 في حال قام حامل البطاقة بالدفع للبنك أي مبلغ يزيد عن إجمالي الدفعة المستحقة على البطاقة، عندئذ يملك البنك حق إجراء اللازم للتحقق من سبب دفع هذا المبلغ الزائد ويقرر ما إذا يقبل أو يرفض الدفعة ويعيدها لحامل البطاقة.

24-6 يوافق حامل البطاقة بموجب هذا صراحةً على أنه في حال أصبح أي مبلغ مستحقاً عليه للبنك في أي وقت من الأوقات بموجب حساب البطاقة، أو إذا يصبح حامل البطاقة مسؤولاً أمام البنك إزاء أي حساب بنكي أو أي حساب آخر.

25-6 إذا كان حامل البطاقة يحمل بطاقة أخرى صادرة من قبل البنك، وتم إلغاء أي من هذه البطاقات لأي سبب مهما كان، عندئذ يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق ودون الحاجة لإرسال إخطار مسبق، دمج أو توحيد حساب البطاقة الملغاة، سواء كانت بعملة الدرهم الإماراتي أو في أي عملة أخرى، مع حساب البطاقة، ويجوز له القيام بذلك بغض النظر عن الأرصدة الموجودة في تلك الحسابات والتي قد لا يعبر عنها بنفس العملة، ويقوم حامل البطاقة بموجب هذا بتفويض البنك لإجراء المقاصة على أي دمج أو توحيد مع إجراء تحويل العملة اللازم وفقاً لأسعار الصرف السائدة لدى البنك، والتي سوف يحددها البنك وفقاً لتقديره المطلق. يجب أن يُظهر كشف حساب بطاقة الائتمان المرسل لاحقاً إلى حامل البطاقة الرئيسية تفاصيل إجمالي الدفعة المستحقة على حساب

7. إصدار البطاقة الإضافية ومسؤولية حامل البطاقة

1-7 يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق إصدار بطاقة إضافية للشخص الذي يحدده حامل البطاقة والذي يوافق عليه البنك، يخضع إصدار البطاقة الإضافية إلى الشروط والأحكام التي يعتبرها البنك لازمةً وضرورية.

2-7 الشروط والأحكام المطبقة طيه على حامل البطاقة الرئيسية، سوف تنطبق على حامل البطاقة الإضافية. يكون كل حامل بطاقة إضافية مسؤولاً بالتكافل والتضامن مع حامل البطاقة الرئيسية إزاء الرصيد الحالي وجميع المعاملات التي يتم إجراؤها باستخدام البطاقة.

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

3-7 يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق الشروع ورفع الإجراءات القانونية بموجب هذا البند ضد حامل البطاقة الرئيسية أو حامل البطاقة الإضافية أو كلاهما.

4-7 يكون سقف الائتمان المخصص لحامل البطاقة الرئيسية شاملاً لسقف الائتمان للبطاقة الإضافية، ويجب ألا يسمح حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية بتجاوز سقف الائتمان المحدد.

5-7 يعتمد سريان البطاقة الإضافية على سريان البطاقة الرئيسية.

6-7 تعهدات ومسؤوليات والتزامات حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية إزاء حقوق البنك لن تتأثر بأي شكل من الأشكال من خلال أي اعتراض أو مطالبة قد يملكها حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية ضد بعضهما البعض.

7-7 إضافة إلى ما هنو مذكور في هذا البند، وباعتباره تعهداً منفصلاً، يكون حامل البطاقة الرئيسية مسؤولاً بالكامل تجاه البنك إزاء جميع الالتزامات التي قد تكبدها حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية، بغض النظر عن أي عدم أهلية قانونية أو عدم قدرة قانونية لحامل البطاقة الإضافية.

8-7 في حال إعطاء البطاقات الإضافية للقصر بناءً على طلب أولياء أمورهم، يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق العمل بناءً على التعليمات المستلمة من ولي الأمر المذكور اسمه في طلب بطاقة الائتمان. يدرك ولي الأمر بموجب هذا المخاطر الكامنة جراء منح القاصر بطاقة أئتمان إضافية، والخسائر التي قد يتكبدها، وكما يوافق على تعويض البنك إزاء أي خسائر قد يتكبدها البنك نتيجة أي مطالبة من قبل أو بالنيابة عن القاصر، وسيكون مسؤولاً شخصياً لدفع تلك المطالبة على الفور عند طلبها.

8. فقدان البطاقة / رقم التعريف الشخصي (PIN)

1-8 يكون حامل البطاقة مسؤولاً بالكامل تجاه البنك إزاء جميع معاملات البطاقة التي تم إجراؤها باستخدام رقم التعريف الشخصي (PIN) سواءً تم إجراؤها بمعرفة حامل البطاقة أم لا.

2-8 يجب أن يأخذ حامل البطاقة الحيطة والحذر المناسبين لمنع فقدان أو سرقة البطاقة، ويجب ألا يكشف عن رقم التعريف الشخصي (PIN) لأي شخص (ويشمل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ أفراد الأسرة، الأقارب، و/أو الموظفين)، ويجب ألا يكشف عن رقم التعريف الشخصي (PIN) لأي شخص آخر.

3-8 في حال فقدان أو سرقة بطاقة الائتمان أو تم الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي (PIN) لأي شخص، يجب على حامل البطاقة تبليغ البنك على الفور عبر أرقام الهاتف التي يخصصها البنك من وقت لآخر، وتبليغ الشرطة في الدولة التي وقعت فيها حادثة الفقدان أو السرقة أو الإفصاح. يجب أن يكون ذلك التبليغ متبوعاً بتأكيد خطي أو رسالة إلكترونية مرسلة إلى البنك في غضون 48 ساعة من استلام الإخطار. حتى يتم استلام ذلك التأكيد الخطي، سيكون حامل البطاقة مسؤولاً عن جميع معاملات بطاقة الائتمان على حساب البطاقة. وكما يتعهد حامل البطاقة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمساعدة البنك في استرداد بطاقة الائتمان المفقودة.

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

4-7 يكون ويظل حامل البطاقة مسؤولاً بشكل كامل عن الدفع للبنك إزاء أي قيود مدينة مقيدة على حساب البطاقة والناشئة عن أي معاملات بطاقة أو سلع أو خدمات قدمها التجار أو السلف النقدية أو معاملات أجهزة الصراف الآلي التي أجريت من خلال استخدام البطاقة من قبل أي شخص سواء تم إجراؤها بمعرفة حامل البطاقة أم لا، وبغض النظر ما إذا قام حامل البطاقة بالتفويض بها أم لا.

5-7 يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق إصدار بطاقة بديلة عن أي بطاقة مفقودة أو مسروقة رهنأً بالشروط والأحكام التي يعتبرها البنك مناسبة ووفقاً للرسوم التي يحددها البنك من وقت لآخر.

6-7 في حال استرداد البطاقة المفقودة أو المسروقة من قبل حامل البطاقة، يجب عليه وعلى الفور إعادتها إلى البنك بعد قطعها إلى نصفين دون استخدامها. يجب ألا يستخدم حامل البطاقة رقم التعريف الشخصي (PIN) بعد تبليغ البنك عن الإفصاح عنه لأي شخص آخر.

9. الإعفاءات والاستثناءات

1-9 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر أو أضرار مهما كانت قد تحملها أو تكبدها حامل البطاقة نتيجة رفض البنك أو التاجر أو أي بنك آخر أو مؤسسة مالية أو أي أجهزة صراف آلية أو محطات طرفية أو أي طرف آخر للسماح بمعاملة البطاقة أو قبول البطاقة أو أرقام البطاقة أو رقم التعريف الشخصي (PIN) أو منح أو تقديم السلف النقدية بما يصل لغاية سقف الائتمان، أو عدم منحها وتقديمها نهائياً.

2-9 لن يكون البنك مسؤولاً عن رفض أي تاجر أو مؤسسة عضو في الفيزا الدولية / ماستر كارد الدولية لقبول البطاقة أو أي عيوب أو نقص في السلع أو الخدمات المقدمة لحامل البطاقة من قبل التاجر أو، حسب مقتضى الحال، إزاء أي مخالفة لعدم الأداء من قبل التاجر لمعاملات البطاقة.

3-9 في حال وجود أي نزاع بين حامل البطاقة وأي تاجر أو بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى أو أي شخص آخر، لن تتأثر مسؤولية حامل البطاقة تجاه البنك بأي شكل من الأشكال نتيجة ذلك النزاع أو أي مطالبة أو حق إجراء المقاصة الذي قد يملكه حامل البطاقة ضد ذلك التاجر أو البنك أو المؤسسة المالية أو أي شخص آخر.

4-9 لن يكون البنك مسؤولاً بأي شكل من الأشكال تجاه حامل البطاقة إزاء أي خسائر أو أضرار من أي نوع كانت نتيجة أو ناشئة عن أي تعطل أو إخفاق أو قصور في أي أجهزة الصراف الآلي أو المحطات الطرفية أو نظام الاتصالات أو المنشآت أو نظام معالجة البيانات أو خط الإرسال أو صناعي أو أي نزاع آخر أو أي شيء أو سبب آخر، سواء كان خارجاً عن سيطرة وتحكم البنك أم خلافاً لذلك.

5-9 لن يكون البنك مسؤولاً إزاء أي اعتراضات قام حامل البطاقة بتبليغ البنك بها بعد (30) ثلاثين يوماً من تاريخ كشف الحساب ذي الصلة.

10. الإفصاح عن المعلومات

10-1 يقوم العميل بتفويض البنك والسماح له بشكل نهائي ولا رجعة فيه للقيام بما يلي: (1) الإفصاح وتقديم و/أو الحصول على المعلومات المتعلقة بالعميل أو الحسابات و/أو أي معلومات متعلقة بالائتمان متوفرة لدى شركاء البنك أو فروعهم أو المتنازل إليهم أو وكلائه أو الأطراف الثالثة أو وكالات الائتمان أو الوكالات الحكومية أو الاتحاد للمعلومات الائتمانية في دولة الامارات العربية المتحدة أو خارج الولاية القضائية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

10-1 يحق للبنك التأكد والتحقق من وضع ائتمان حامل البطاقة في أي وقت من الأوقات، كلما وعندما يعتبره البنك مناسباً وملائماً دون الرجوع إلى حامل البطاقة، من أي وكالة تصنيف أو شركة تأمين أو شركة وساطة تأمين أو مزود مباشر أو غير مباشر للحماية الائتمانية أو المكتب الائتماني.

11. التعويض

11-1 يتعهد ويوافق حامل البطاقة على تعويض البنك ضد أي خسائر وأضرار والتزامات وتكاليف ونفقات سواء كانت قانونية أم خلافاً لذلك قد يتكبدها البنك نتيجة هذه الشروط والأحكام أو نتيجة أي مخالفة لها أو تنفيذ حقوق البنك المنصوص عليها طيه. يجوز خصم جميع التكاليف والنفقات في ذلك الصدد من حساب البطاقة ويجب على حامل البطاقة دفعها.

11-2 يتعهد حامل البطاقة بأن يدفع للبنك مبلغ أي خسائر أو أضرار قد تحملها البنك أو مدرائه أو مسؤوليه أو موظفيه نتيجة هذه الشروط والأحكام أو نتيجة مخالفتها من قبل حامل البطاقة، أو الناشئة بأي شكل من الأشكال فيما يتعلق بحساب بطاقة الائتمان. يحق للبنك خصم جميع تلك المبالغ من حساب بطاقة الائتمان الخاص بحامل البطاقة.

11-3

أ. تعتبر جميع المبالغ المعبر عنها بأنها واجبة الدفع بموجب أي خدمات أو منتجات قدمها البنك، بأنها غير شاملة لضريبة القيمة المضافة. بناءً عليه، إذا كانت أو أصبحت تحتسب ضريبة القيمة المضافة على أي عملية توريد يقدمها البنك للعميل، سيقوم البنك بغرض مبلغ مساوي لمبلغ ضريبة القيمة المضافة على العميل.

ب. إذا طلب البنك ذلك، يجب على العميل تزويد البنك على الفور بتفاصيل تسجيله الضريبي وأي معلومات أخرى متعلقة بمتطلبات الإبلاغ عن ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بتلك الخدمات التي يقدمها البنك.

ج. إذا ادعى العميل بأنه معفى من دفع أي ضرائب، سيقوم العميل وعلى الفور بتزويد البنك بالمستند ذي الصلة للاستفادة من ذلك الإعفاء، ويتضمن بما في ذلك الشهادات المطلوبة، إن وجدت، من هيئة الضرائب المعنية.

12. الإخطارات

12-1 يتحمل حامل البطاقة المسؤولية الوحيدة والمنفردة للتأكد من تحديث بيانات الاتصال الشخصية الخاصة به في سجلات البنك في جميع الأوقات. يجب على حامل البطاقة تبليغ البنك خطياً وعلى الفور بأي تغييرات تطرأ على معلومات حامل البطاقة المقدمة للبنك، وتشمل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: العمل، العنوان، أرقام التواصل، ... وما إلى ذلك، جنباً إلى جنب مع أي أدلة مستندية تثبت تلك التغييرات. في حال قرر حامل البطاقة السفر خارج دولة الامارات العربية المتحدة لمدة تزيد عن شهر واحد، عندئذ يجب تسوية حساب البطاقة في غضون (7) سبعة أيام قبل مغادرته الدولة.

12-2 في حال قرر حامل البطاقة مغادرة دولة الامارات العربية المتحدة للحصول على إقامة في مكان آخر، عندئذ يجب إرجاع كلا من البطاقة (البطاقات) الرئيسية والإضافية للبنك قبل (45) خمسة وأربعين يوماً من مغادرة حامل البطاقة، ويعتبر بأن استخدام البطاقة (البطاقات) الرئيسية والإضافية متوقفاً وسوف تنطبق أحكام البند (13) (الإنهاء).

12-3 تعتبر التعليمات التي أرسلها حامل البطاقة للبنك عبر الفاكس بأنها سارية وملزمة على حامل البطاقة، ويجوز للبنك العمل والتصرف وفقاً للتعليمات المستلمة من خلال تلك الرسالة. يجوز للبنك استخدام نسخ من المراسلات عبر الفاكس كدليل في أي محكمة قضائية.

12-4 يجوز تسليم جميع البطاقات أو كشف الحساب أو طلبات أو أي مراسلات أخرى بموجب هذه الشروط والأحكام (يشار إليها فيما بعد بـ "المراسلات") باليد أو إرسالها عبر البريد العادي إلى آخر عنوان فواتير معروف ومسجل لدى البنك أو أي عنوان آخر لحامل البطاقة، ويعتبر بأنه قد تم تسليم تلك المراسلات لحامل البطاقة في يوم تسليمها في حال تم تسليمها باليد، وفي يوم العمل التالي بعد إيداعها في البريد، في حال أرسلت عبر البريد. جميع المراسلات بموجب هذه الشروط والأحكام المرسلة إلى حامل البطاقة الرئيسية أو حامل البطاقة الإضافية تعتبر بأنها مرسلة إلى كليهما.

12-5 تعتبر أي تعليمات يقدمها حامل البطاقة من خلال نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية (IVR) بأنها سارية، ويجوز للبنك العمل والتصرف بناءً عليها واستخدام تلك السجلات كدليل في أي محكمة قضائية أو أي إجراءات قانونية أخرى.

12-6 يكون العنوان الذي يكتبه حامل البطاقة على نموذج طلب البطاقة ("العنوان الدائم") و/أو نموذج طلب الحساب البنكي أو نموذج طلب الخدمة ذي الصلة (إن وجد) هو محل الإقامة المختار الذي سوف يتسلم فيه حامل البطاقة جميع الإخطارات وأوامر الاستدعاء والطلبات والمطالبات بخصوص أي نزاعات متعلقة به، ويعتبر إرسالها لحامل البطاقة على هذا العنوان بأنه قد تم تسليمها بشكل كافٍ ووافٍ، في حال أخفق حامل البطاقة تبليغ البنك بأي تغييرات على العنوان.

13. الإنهاء

13-1 يجوز لحامل البطاقة في أي وقت من الأوقات تبليغ البنك عن رغبته في إغلاق حساب البطاقة وإنهاء استخدام جميع البطاقات من خلال إرسال إخطار خطي وإعادة جميع البطاقات للبنك بعد قطعها إلى نصفين. لن يتم إغلاق حساب البطاقة إلا بعد استلام الدفعة الكاملة لجميع المصاريف ومصاريف التمويل والالتزامات المترتبة على حساب البطاقة، وتشمل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ المعاملات المفوض بها ولكن غير الفوترة حتى الآن على حساب البطاقة.

13-2 يحق للبنك في أي وقت من الأوقات طلب إعادة جميع أو أي بطاقة (بطاقات) وإنهاء أو إيقاف استخدامها من خلال إرسال إخطار مسبق أو بدون إرسال إخطار مسبق لحامل البطاقة. يجب على حامل البطاقة على الفور بعد تلقيه طلب إعادة، أن يرجع تلك البطاقة (البطاقات) للبنك بعد قطعها إلى نصفين، وتسديد كامل المصاريف ومصاريف التمويل والالتزامات للبنك.

13-3 سيقوم البنك بإنهاء استخدام البطاقة دون الحاجة لإرسال إخطار عند وفاة أو إفلاس أو إعسار حامل البطاقة أو عندما يصبح مكان تواجد حامل البطاقة غير معروف لدى البنك بسبب لا يعزى للبنك.

13-4 في حال إفلاس أو وفاة أو إعسار حامل البطاقة الرئيسية، سيتوقف حامل البطاقة (حملة البطاقات) الإضافية على الفور، عن استخدام البطاقة (البطاقات) وإعادتها للبنك بعد قطعها إلى نصفين.

13-5 لن يتحمل البنك مسؤولية إرجاع رسوم العضوية السنوية أو أي جزء منها في حال إنهاء حساب البطاقة أو استخدام أي بطاقة أو جميع البطاقات.

13-6 بغض النظر عن شروط الدفع المنصوص عليها في البند (6) (الدفعة) بعاليه، تصبح جميع المبالغ غير المسددة على حساب البطاقة (بما في ذلك جميع البطاقات الإضافية) جنباً إلى جنب مع أي مبلغ تم تحميله نتيجة استخدام البطاقة ولكن لم يتم فوترته حتى الآن على حساب البطاقة الخاصة بحامل البطاقة، واجبة الدفع على الفور عند إنهاء البطاقة بموجب هذه الشروط والأحكام.

13-7 عند إلغاء استخدام بطاقة الائتمان، سيتم الاحتفاظ بأي ضمان محفوظ لدى البنك لفترة لا تقل عن (45) خمسة وأربعين يوماً بعد الإلغاء و/أو إعادة بطاقة الائتمان، سواء تم إلغاؤها من قبل البنك أو حامل البطاقة.

13-8 بغض النظر عن إنهاء هذه الشروط والأحكام أو إلغاء أو إيقاف البطاقة، سيكون حامل البطاقة و/أو ورثته مسؤولين عن تسوية الأرصدة غير المسددة على حساب البطاقة، ويجب تعويض البنك إزاء جميع التكاليف (بما في ذلك الرسوم القانونية والمصاريف) والنفقات المتكبدة لاسترداد الأرصدة غير المسددة.

14. شروط عامة

14-1 لن يتحمل البنك مسؤولية العمل والتصرف بحسن نية بناءً على تعليمات حامل البطاقة.

14-2 يتعهد حامل البطاقة بالتوقيع على المستندات الإضافية التي قد يطلبها البنك من وقت لآخر.

14-3 تكون جميع الرسوم وفقاً أو فيما يتعلق بالشروط والأحكام، غير مستردة.

14-4 يحق للبنك في أي وقت من الأوقات دون الحصول على موافقة حامل البطاقة، بالتنازل عن كامل أو أي جزء من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام لأي طرف آخر وفقاً لتقدير البنك المطلق، من خلال إرسال إخطار أو دون إرسال إخطار لحامل البطاقة.

14-5 يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك وفقاً لتقديره لتسجيل أي تعليمات ولاستخدام تلك السجلات في أي محكمة قضائية أو أي إجراءات قانونية أخرى.

14-6 تعتبر الحقوق سبل الانتصاف المنصوص عليها طيه بأنها تراكمية وليست حصرية لأي حقوق أو سبل انتصاف ينص عليها القانون.

14-7 تكون الشروط والأحكام المنصوص عليها طيه ملزمةً على حامل البطاقة، ولا يُسمح بالتنازل عن الحقوق أو الالتزامات.

14-8 بالإضافة إلى أي حقوق أخرى قد يملكها البنك إما بموجب هذه الشروط والأحكام أو بمقتضى أحكام القانون، يحق للبنك في أي وقت من الأوقات ودون الحاجة لإرسال إخطار بدمج أو توحيد جميع الحسابات التي يملكها حامل البطاقة لدى البنك، إما بالتكافل والتضامن مع حامل البطاقة الإضافية، وإجراء المقاصة وتحويل أي مبالغ موجودة في تلك الحسابات من أجل الوفاء بأي مبالغ أخرى مستحقة للبنك. يحق للبنك القيام بذلك أينما وجدت هذه الحسابات وبأي عملة كانت موجودة، وفق أسعار الصرف السائدة آنذاك.

14-9 تكون كل من هذه الشروط والأحكام منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض، وفي حال كان أو أصبح في أي وقت من الأوقات واحداً أو أكثر من هذه الشروط والأحكام غير ساري أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ، عندئذ لن يتأثر يضعف بأي شكل من الأشكال سريان أو قانونية أو قابلية تنفيذ سائر الأحكام الأخرى.

14-10 يحق للبنك في أي وقت من الأوقات التنازل عن، إما دون قيد أو شرط أم خلافاً لذلك، أي من هذه الشروط والأحكام أو أي تقصير أو مخالفة لها من جانب حامل البطاقة، شريطة أن يقوم البنك بتقديم هذا التنازل خطياً، ولكن باستثناء ما هو مذكور آنفاً، ولا يعتبر أي صفح أو تسامح وعدم الإهمال أو التساهل من جانب البنك إزاء أي تقصير أو مخالفة لأي من هذه الشروط والأحكام، بمثابة تنازل عن حقوق وصلاحيات البنك، ولا يجوز الاستدلال على أي تنازل من أو الاستدلال ضمناً من خلال أي شيء قام به البنك أو لم يقم به، إلا إذا صرخ البنك خطياً بذلك.

الشروط والأحكام لبطاقات الائتمان من بنك الاستثمار

11-12 يحق للبنك، من وقت لآخر، ووفقاً لتقديره المطلق، ودون الحاجة لإخطار حامل البطاقة، تغيير أو تعديل هذه الشروط والأحكام. ونهيك عن ذلك، يجوز للبنك تبليغ حامل البطاقة بتلك التغييرات من خلال إحدى الوسائل المناسبة. تنطبق تلك التغييرات في تاريخ السريان الذي يحدده البنك في الإخطار المرسل لحامل البطاقة - إن وجد - وتنطبق على جميع المصاريف ومصاريف التمويل والرسوم والسلف النقدية ومعاملات البطاقة غير المدفوعة.

12-12 في حال طرأ أي تغيير على رقم البطاقة، يتحمل حامل البطاقة المسؤولية الوحيدة والمنفردة للتأكد من تبليغ السلطات المعنية بذلك التغيير، في حال قدم حامل البطاقة تعليمات دائمة بخصوص الدفعات المتكررة التي سيتم تحميلها على حساب البطاقة، وتشمل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ فواتير المرافق وأقساط التأمين. هذا سيسمح بخصم المصاريف من حساب البطاقة الجديدة. أي رسوم و/أو مصاريف يتحملها حامل البطاقة والتي تفرضها السلطات المعنية نتيجة عدم التحديث و/أو التأخر في تحديث هذه المعلومات لدى السلطات المعنية، سوف يتحملها حامل البطاقة بشكل كامل، ولن يتحمل البنك المسؤولية إزاء ذلك.

13-12 يقر ويوافق حامل البطاقة بأنه قد يقوم البنك من وقت لآخر بعرض مزايا ومكافآت وخصومات معينة بالنيابة عن مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة أو التجار. يتطلب استخدام أو التمتع بتلك المزايا والمكافآت والخصومات التي يعرضها البنك، تقييد حامل البطاقة بالشروط والأحكام التي يحددها مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة أو البنك، والذي يحتفظ بدوره بحق إلغاء وسحب ذلك العرض في أي وقت من الأوقات دون الحاجة لإبداء أي سبب.

14-12 تُحكم وتُفسر الشروط والأحكام بموجب قوانين دولة الامارات العربية المتحدة، ويقدم حامل البطاقة بموجبه بشكل نهائي وحصري للولاية القضائية لمحاكم دولة الامارات العربية المتحدة. ولن يخل ذلك التقديم بحقوق البنك لرفع الإجراءات ضد حامل البطاقة في أي ولاية قضائية أخرى داخل دولة الامارات العربية المتحدة أو خارجها.

15-12 تغيير نوع البطاقة

16-12 يجوز لحامل البطاقة في أي وقت من الأوقات أن يخطر البنك خطياً برغبته في تغيير نوع بطاقته الحالية إلى بطاقة أخرى يقدمها البنك. يكون طلب حامل البطاقة رهنأ بموافقة البنك ودفع أي رسوم مطبقة لغرض تغيير نوع البطاقة وقبول الشروط والأحكام التي قد يطلبها البنك.

17-12 في حال موافقة البنك على طلب حامل البطاقة لتغيير نوع بطاقته، سيتم تحويل جميع المصاريف والالتزامات الأخرى المترتبة على حساب البطاقة الحالية إلى حساب البطاقة الجديدة. من المفهوم أيضاً، بأنه في حال موافقة البنك على طلب تغيير نوع البطاقة، فلن يتم تحويل برنامج المكافآت أو المزايا الأخرى المكتسبة على البطاقة الحالية بموجب برنامج ولاء العملاء المطبق على البطاقة الحالية، إلى برنامج المكافآت أو إلى أي برنامج آخر أو مزايا في البطاقة المحولة.